العدد (1875) السنة الثامنة - الأربعاء (11) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الـــــدولـــــة والـــــقـــــانـــــون

الاجـتـمـاع الـسـيـاسـي والـشـرط الاجـتـمـاعـي

حكمت البخاتي
قانوني عراقي

الدولة هذا المنتظم السياسي الذي عرفته الإنسانية في مفتتح تاريخها الاجتماعي والجأتها إليه ضرورات العيش المشترك او نزوع اجتماعي نحو الآخر تكون مفهومة في النظم المعرفية السياسية القديمة من خلال او بواسطة السلطة - الحكومة وإهمال مطلق للأمة او الشعب فقد صنفت النظم السياسية تبعا للحكومات وأنواعها من دون الدول ومؤسساتها وقد نتج هذا عن احتكار الحكومات للشأن العام وحرمان الأمة او الشعب من التصدي له فهو من مختصات الحاكم دون الناس

وحين باشر أفلاطون تقسيم النظام السياسي في الدولة فانه لم يخرج عن هذه القاعدة بل التزم بها في تصميم وتقييم الحكومات فهي عنده اما حكومة ارستقراطية او تيموكراسية (عسكرية) او حكومة او ليغاركيه (حكومة الأثرياء) او حكومة استبدادية او ديمقراطية واحتكار الشأن العام هذا نتج عن احتكار السلطة بالقوة ومن ثم احتكارها أيضاً للقوة والإدارة والـردع بالنيابة عن المجتمع وبهذا صنعت لها تلك الحكومات القـديمة شرعية مستقلة عن إرادة الجماهير ان القوة التي صنعت بها تلك الحكومات سلطتها ودولها برر ظهور نظرية القوة في نشأة الدولة حيث تقترن هذه النشأة في هذه النظرية بظهور سلطة مارسها عدد ممن توفرت لهم أسباب القوة والمنعة واستطاعوا فرض آرائهم وقراراتهم في البداية على الآخرين فتشكلت منهم طبقة حاكمة في قبالة طبقة اضعف منهم وغير قادرة على مواجهتهم او الاعتراض عليهم وبذلك تكونت هذه الطبقة المحكومة فالدولة وفق هذه النظرية مجرد تعبير عن القوة وفي الماركسية ترتبط نظم الدولة بوسائل الإنتاج وتشهد تلك النظم تحولات او تغيرات جذرية على اثر تثوير وسائل الإنتاج وانقلاباتها التقنية لكن تبقى الدولة منظورا إليها في الماركسية على انها صنيعة القوة ونتاجها فالطبقة المستغلة هي التي تصنع الدولة وتصون قوتها وتنتمي فكرة القومية التي تتأسس بها الدولة إلى أفكار ومفاهيم البرجوازية في الفكر الماركسي ان اللحظة التي تولد فيها الأمة والدولة بان واحد ويظهر فيها الحق والاقتصاديات العليا هي اللحظة التي تقرر فيها سلطة الدولة استغلال ضحايا القوة في عمل انتاجي تستفيد منه طبقة محدودة تمتلك المال والسلطة دون طبقات الشعب الأخرى والمسحوقة بوطأة القوة والاستغلال وفي لحظة تاريخية فريدة تسعى الشيوعية الى تدمير الدولة والقضاء عليها من اجل مجتمع تسوده العدالة والمشاعية وتختفي فيه الدولة رهينة القوة والى الأبد وإذا كان مبرر او منطق الدولة في التأسيس هو القوة في التفسيرات والنظريات السابقة فان تفسيرات أخرى تناولت نشأة وتكون الدولة أزاحت فكرة القوة المهيمنة على تصورات وأفكار هذه النظريات وفسحت المجال أمام حرية الإنسان واختياره في تشكيل نظام اجتماعي في بداياته الأولى متطورا إلى صيغته السياسية في ما عرف بالدولة لاحقا ويقوم هذا النظام بشقية الاجتماعي والسياسي على فكرة التعاقد ذو الصيغة الاجتماعية وهو ما عرف بالتعاقد او العقد الاجتماعي وإذا كان مبدأ العقد الاجتماعي هو إيمانه بان القوة لا تخلق الحق وفق جان جاك روسو وانه يستحيل على الأقوى ان يبقى قويا ما لم يستطيع ان يجعل من قوته حقا فان العقد الاجتماعي بالنتيجة التي يخرج بها روسو يستطيع ان يجعل من القوة حقا وكان قبل ذلك يرى توماس هوبز أن الإنسان ذو طبيعة ذئبية لا تسمح له بالتعايش مع الآخرين وهكذا فالناس بطبائعهم يميلون الى الحرب والعدوان والقتل فيما بينهم وهو ما توفره لهم او تشجعهم عليه حرياتهم الطبيعية واللا مقيدة باعتبارات إنسانية أو زواجر عرفية ومحظورات قانونية وقد حصلت ثورات ومأساة هددت المجتمع البشري وجعلته على شفا جرف هار فاضطر الإنسان الى التنازل عن بعض حقوقه وحرياته الطبيعية وبالتقايض بينه وبين الآخرين من اجل تنظيم حياته الاجتماعية وفق قواعد السلم والتعايش ولإبقاء على النوع فولدت من خلال هذا الاتفاق او التعاقد الاجتماعي الدولة شكلا ونطاقا سياسيا إلا ان جان لوك لم يقتنع كليا بفكرة هذا التنازل عن الحقوق لفرد حاكم او هيئة اجتماعية لان هذه الحقوق أضخم من ان يمتلكها أي إنسان ولذلك اقترح صيغة أخرى للعقد تقوم على توازن بين الحقوق والواجبات فالحقوق التي يتنازل عنها المجتمع كطرف في هذا العقد يقابلها واجبات تترتب على الحاكم او الهيئة الحاكمة كطرف ثان وحدد لوك هذا التعاقد في حفظ أملاك الرعايا وحقوق المواطنين في الملكية وان واجب الحاكم هو القيام بهذا المهمة على أكمل وجه وتكون هي مناط مسؤولية الدولة السياسية والقانونية وإذا كانت سمة التعاقد الاجتماعي هي الفكرة والروح الفردية فان جان جاك روسو قد استطاع أن يطور إرادة الفرد ومشاركته في العقد الى إرادة عامة تمر عبر التخلي العام عن الإرادات الخاصة للأفراد في المجتمع وتقمص إرادة عامة تنشد الخير للمجتمع وتصبح هذه الإرادة العامة روح الدولة وغايتها والمحرك الأساس في انجاز واجباتها ومهامها وهو ما تعبر عنه فكرة الخير العام وعلى أساس فكرة الخير العام نشأت آراء ونظريات تفسر ظهور الدولة ونشأتها على أساس الطبيعة الاجتماعية الكامنة في الإنسان وينظر أصحاب هذه النظرية إلى الطبيعة الاجتماعية بأنها نظام مركب للحاجات والاستجابات وفي شبكة من التفاعل بين الحاجة والاستجابة ومرورها من خلال شبكة أخرى من العلاقات الاجتماعية تنشا ضرورة الحكم وتميز الحكومة في موقعها ومسؤوليتها في المجتمع وبهذا تبدوا الدولة جزء ضروري من نظام اجتماعي بل هي ظاهرة اجتماعية وفق هذا الرأي الذي تبناه روبرت ماكيفر معتبرا ان العائلة كظاهرة اجتماعية أولية تشكل بداية او صورة الحكومة الأولية كظاهرة اجتماعية وبالعودة الى حالة الحاجة والاستجابة التي تتشكل بها البدايات الأولى للدولة نجد ان تنظيم العلاقة بين تلك الحاجة الطبيعية والاستجابة الاجتماعية لها تحتاج الى تأطير اجتماعي وتسالم على القواعد والوسائل التي تتكفل بتفعيل هذه العلاقة نحو وجهه تخدم غاية عامة ومصلحة اجتماعية كبرى وقد أدى هذا التسالم على القواعد والوسائل بين افراد الجماعة الأولى الى ظهور العرف الاجتماعي غير المدون الذي تطور بدوره الى القانون واكتسب قطعيته ومشروعيته بهذا التسالم او التوافق الاجتماعي البدئي والمبكر في تاريخ الإنسان الاجتماعي مما جعل النظر الى القانون على انه مجموعة الشروط الاجتماعية التي تسير عليها الحياة على نحو ما تطبقه الدولة ومستعينة على ذلك بالإجبار هكذا عرف جيرنج القانون الألماني في القرن التاسع عشر معنى القانون وبهذا اقترنت الدولة الحديثة بالقانون باعتباره شرط اجتماعي في تمكين الحياة من السير بصورة متوازنة بين الحق والواجب .واستعانتها بالإجبار الذي أجازه القانون للدولة وبهذا اكتسب مشروعيته هو الذي منحها القوة الأزمة وحصر احتكار هذه القوة بها هو الذي مهد الى بلورة مفهوم الدولة وحضوره في الذهنية الوطنية والجماهيرية وهنا يبرز دور القانون في تأسيسه وتشكيله معنى الاجتماع السياسي المتمثل بالدولة ويشكل غياب القانون اخطر أسباب انهيار هذا الاجتماع الإنساني بعد ان يؤدي الى غياب مفهوم الدولة وتشتت مصادر القوة والمرجعية على اثر ذلك غياب القانون وغياب مفهوم الدولة المقترن به مما يجعل السلم الأهلي في خطر داهم ويعزز من احتمالات الصراع الداخلي والمتعدد الصور والأسباب وخصوصا في دولة ومجتمع مثل العراق

الـرهـان عـلـى (فـــرد) مـن أجـــل الـتـغـيـيـر!!

حسين عبد الرازق

لم أستطع خلال عطلتي الصيفية التي امتدت أسبوعين حتى أمس والتي قضيتها مع أسرتي الصغيرة (زوجتي وابنتي وحفيدي ندى وأحمد) في (قرية حسن فتحي للصحفيين) بالساحل الشمالي.. لم استطع الابتعاد عن المشاكل والقضايا السياسية وهموم الوطن، فمواصلة عادة قراءة الصحف القومية والخاصة يوميا، ومتابعة الأخبار عبر قناتي الجزيرة والعربية، والبرامج الحوارية خاصة العاشرة مساء وبلدنا بالمصري و٩٠ دقيقة، والمناقشات التي لا تنقطع مع الزملاء والأصدقاء الذين التقيتهم في القرية أو خلال الزيارات للقرى المجاورة، فرضت علي الاستغراق في هذه المشاكل والقضايا.

وفي يوم الجمعة الماضي زرت والصديق مصطفي نبيل رئيس تحرير الهلال السابق صديقا مشتركا يقضي عطلته بمنزله بمارينا، وتربطني به صلة قرابة وصداقة منذ أيام الدراسة في الجامعة. كان الصديق طالبا نابغا في الجامعة تخرج في كلية الحقوق بامتياز ثم حصل على الدكتوراه في الاقتصاد. وفي فترة الدراسة بجامعة القاهرة وما بعدها انحاز لليسار. وبعد دخوله الحياة العملية لفت النظر كأستاذ وخبير اقتصادي، وكأحد رجال القطاع المصرفي المجترمين، وأصبح بفكره ومواقفه وكتاباته منحازاً للفكر الليبرالي ومدافعاً عنه.

انصب الحديث طوال اللقاء حول غموض المستقبل في مصر والأخطار القريبة التي تهدد الاستقرار، وغموض البديل في حالة خلو موقع رئاسة الجمهورية. كان هناك اتفاق على ضرورة التغيير، وعلى العقبات التي تعترضه والمشاكل التي تواجه القوى الساعية للتغيير.

فالحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي لونت المشهد العام خلال العامين الأخيرين لا تتجاوز سقف المطالبة الفئوية وبعض مطالب اقتصادية واجتماعية، ويغيب عنها الربط بين مشاكل هذه الجماعات والسياسة العامة لنظام الحكم، وبالتالي لا تملك رؤية أو برنامجا للتغيير.

الأمر نفسه ينطبق على الحركات الاحتجاجية السياسية مثل الحركة المصرية للتغيير (كفاية) وشباب ٦ أبريل، فقد نشأتا في مواجهة لخطة معينة رافعة شعارا لحظيا سواء شعار (لا للتمديد.. لا للتوريث) أو غيره، وعندما حاولت التحول إلى ما يشبه الحزب السياسي ووضع برنامج للتغيير وقع الخلاف داخلها وتوالت الانشقاقات وتراجعت بصورة واضحة.

وهو المصير نفسه الذي أصاب (الجمعية الوطنية للتغيير) التي نشأت لتأييد ترشح د. محمود البرادعي لرئاسة الجمهورية ومطالبه السبعة للتغيير الجزئي الدستوري والسياسي، ثم انفصلت عنه، ووقع تباين بين الشخصيات المكونة للجمعية، وتوشك ظاهرة البرادعي والجمعية على الاختفاء لأسباب سبق أن تناولتها وعديد من الكتاب.

أما الأحزاب السياسية الداعية للتغيير والتي تملك برامج ورؤية واضحة للتغيير المطلوب، سواء كل حزب أكان منفردا أو مجتمعة مثل برنامج الإصلاح السياسي والدستوري الصادر عن مؤتمر الأحزاب والقوي السياسية (١٠ ديسمبر ١٩٩٧) ووثيقة (لجنة الدفاع عن الديمقراطية) عام ٢٠٠٢ ووثيقة (الائتلاف الديمقراطي) في ١٠ فبراير ٢٠٠٨.. الخ.. فعدم حسم قياداتها قرار ضرورة استدعاء الرأي العام ليكون الطرف الرئيسي في التغيير، وما يتطلبه ذلك من منهج نضالي مختلف وفك الارتباط بالسلطة القائمة والحزب الوطني، والنزول للشارع وعدم الاكتفاء بالاجتماعات في المقار والصحافة، أدى إلى ضعف الأحزاب وعجزها عن القيام بالتحرك من أجل تنفيذ برامجها المشتركة الداعية للتغيير ورغم بروز محاولات للعمل المشترك بين الحين والآخر مثل التحرك الأخير لأحزاب (الائتلاف الديمقراطي) فالخلافات وتردد بعض القيادات يقلل من فرص قيامها بالدور المفترض والمطلوب من أجل التغيير.

كذلك لم يعد أي عاقل يراهن على الانتفاضة التلقائية للجماهير. فتجارب العالم حولنا وتجربتنا الغربية في انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ تقطع بخطورة الانتفاضة التلقائية واحتمال تحولها إلى فوضى تتيح الفرصة لأي قوة منظمة متربصة للفقر على السلطة.

ومع استبعاد ورفض كل هذه السيناريوهات للتغيير، كان السؤال المنطقي وماذا بعد؟!

كانت وجهة نظري أن الأمر منوط بالأحزاب السياسية الديمقراطية، فرغم ضعفها وخلافاتها ومشاكلها فهي الإطار الطبيعي والوحيد للعمل السياسي عامة ولتحقيق التغيير وتستطيع كوادر وقيادات في أحزاب (الائتلاف الديمقراطي) ممارسة الضغط ديمقراطيا على قيادات أحزاب التجمع والوفد والناصري والجبهة لحسم ترددها والانحياز بقوة للتغيير والخروج من المقر والصحيفة إلى الناس لدعوتهم لتأييد وثيقة وبرنامج التغيير وتنظيمهم والتحرك معهم لفرض التغيير. ولم يوافقني الصديق الذي كنا نتحاور معه. وقدم رؤية أخرى أعتقد أنها سائدة في قطاع كبير من الطبقة الوسطى والمثقفين المهتمين بالشأن العام.

تقوم هذه الرؤية على الحاجة لشخصية من داخل النظام يعرف جيدا الأوضاع الداخلية في مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتركيبة النظام الحاكم ومكوناته الداخلية، وعلى علاقة قوية وقبول من الأجهزة الامنية ومقبول من أهم مؤسسات الحكم وهي القوات المسلحة، وان تكون له خلفية عسكرية، ومعرفة بعلاقات مصر العربية والإقليمية والدولية وتعرفه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل جيدا وتطمأنا على مواصلة علاقات مصر بهما في ظله. وأن يستمر حكمه لفترة ٥ سنوات كفترة انتقال من نظام الحزب الواحد في قالب تعددي والفرد الواحد، إلى نظام ديمقراطي تعددي يتم خلاله تداول السلطة عبر انتخابات يتوافر فيها حد أدنى من الحرية والنزاهة. وعيب هذا السيناريو - رغم تحديده الواضح للشخص المطلوب وتسميته - رهانه على أن هذا الشخص سيقدم خلال فترة حكمه - ٥ أو ٦ سنوات - على قيادة البلاد للتحول من الاستبداد إلي الديمقراطية، وهو رهان لا يستند إلى أي حقائق ملموسة، وهو أقرب إلى التمني والحلم منه إلى برنامج واقعي ممكن التحقيق، فالتحول لن يتم ما لم تكن الناس عنصراً فاعلا وضاغطا من أجل الديمقراطية، وهو ما يعيدنا إلى السيناريو الأول الذي يلقي على الأحزاب الديمقراطية مسؤولية العمل من أجل التغيير.

ديمقـراطيـة الثقـافـة

فريدة النقاش

قال الدكتور (عبد القادر حاتم) وزير إعلام وثقافة ثورة يوليو ان أهم انجاز له كان تحقيق ديمقراطية الثقافة متحدثا عن الفرق المسرحية التي نشأت في الأقاليم ومشروع كتاب كل ست ساعات إضافة للبرامج الثقافية في كل من التليفزيون والإذاعة وإنشاء الإذاعات الجديدة والموجهة منها إذاعة القرآن الكريم.

ولكن الوزير السابق تجاهل تماما علاقة الثورة بالمثقفين وهي كما يعرف الجميع كانت علاقة شائكة وملتبسة، إذ إن المبدأ الأساسي الذي حكمها هو الاستعانة بأهل الثقة وليس بأهل الخبرة، بل وصل استبعاد بعض أهل الخبرة في هذا الميدان إلي اعتقالهم وسجنهم بل (تطهير) بعض المؤسسات الثقافية والإعلامية منهم وفرض قبضة الأمن عليهم وصولا إلى نقل (طه حسين) وهو من هو بين كبار المثقفين من جريدة الجمهورية التي كان يكتب فيها إلى واحدة من المؤسسات العامة لعزله عن جمهوره وبعد سنوات مات (طه حسين) صاحب شعار التعليم كالماء والهواء ووزير المعارف قبل الثورة وفي قلبه مرارة شديدة لا فحسب مما حدث له وإنما من كل ما حدث للثقافة والمثقفين وللتعليم علي نحو خاص.

وطه حسين هو اسم كبير، واحد من بين عشرات من كبار المثقفين وشبابهم جرى التنكيل بهم وتهميشهم بينما كانت الثورة ماضية في مراكمة انجازات مادية كبيرة من إنشاء المدارس للمسارح لبيوت وقصور الثقافة وقد شهدت الأخيرة موجات تلو الأخرى من ملاحقة المثقفين الذين تحمسوا لمشروع يوليو ودافعوا عنه وتطلعوا لتصحيح أخطائه أولا بأول قبل أن تتفاقم وتؤدي إلي الهزيمة الفاجعة عام ١٩٦٧ والتي مازالت البلاد تدفع ثمنها حتى هذه اللحظة لأنها فتحت الباب للانقضاض على انجازات (يوليو) المجيدة.

كذلك حجبت الثورة عن المثقفين وعن الشعب كله حق التنظيم كحق أساسي للإنسان، وضرورة لا غنى عنها للتعبير المستقل بعيدا عن الحكومة حتى وهم يؤيدونها، والمثقفون التقدميون هم الذين أرسوا مبكرا هذا المبدأ النبيل أؤويدك دون أن التحق بك وهم الذين انتقدوا رواية (عودة الروح) لتوفيق الحكيم والتي كان جمال عبد الناصر معجبا بها لأنها دعت لاندماج الكل في واحد وهذا الواحد هو عادة الزعيم المنتظر الذي يأمر فيطاع. والنقد في هذه الحالة هو شكل من أشكال التمرد علي الطاعة، فالطاعة قيمة غريبة على المثقف النقدي الذي تتجلى له المثل العليا في صورة يوتوبيا لكنها قابلة للتحقيق كمدينة فاضلة لو توافرت شروط.

ولعل أهم هذه الشروط بالنسبة للمثقف اليساري والشيوعي على نحو خاص الذي أيد الثورة ودعا لحمايتها وتجاوزها أن تكون المشاركة الشعبية الحقة لا عبر الاستفتاءات التي دأبت يوليو على تنظيمها ووضعت لنا تقليد الـ ٩٩٪ موافقون، وإنما عبر حق القوى الشعبية في تنظيم نفسها في نقابات وجمعيات وأحزاب دون وصاية حكومية أو قبضة أمنية، وهو ما لم يحدث في ظل (يوليو) التي فضلت جمع الشامي على المغربي كما يقولون في تنظيمها الفضفاض من الاتحاد القومي للاتحاد الاشتراكي والذي أدرك عبد الناصر بما له من بصيرة سياسية أنه لن يكون صالحا لقيادة البلاد وقام بإنشاء التنظيم الطليعي في داخله.

ورغم الطفرة الهائلة التي أحدثتها (يوليو) في التعليم الذي رأى (طه حسين) أن بتطويره وتوحيده ومجانيته سوف نطمئن لمستقبل الثقافة في مصر فإن الثورة لم تسمح بسبب تضارب المصالح بتوحيد التعليم أو إجراء تغيير جذري في مناهجه يؤسس لمبادئ المواطنة والديمقراطية والعلمانية،

وعجزت بذلك عن تمهيد التربة لإجراء إصلاح ديني جذري يواصل ما قام به المعتزلة وابن رشد وصولا إلي الأمام محمد عبده في نهاية القرن التاسع عشر، بل اكتفت الثورة بعد أن دخلت في صراع، ثم تحالف مع جماعة الأخوان المسلمين بالمزايدة عليها باعتبارها هي أي الثورة لا الجماعة من يمثل الإسلام الصحيح وما إن وقعت هزيمة ١٩٦٧ إلا وانبعث الخطاب الديني الأصولي إسلامياً ومسيحيا فقد قيل أيضا إن السيدة مريم العذراء قد تجلت في كنيسة بالزيتون ومازلنا حتى هذه اللحظة نعاني من هيمنة الأصولية التي لم يكسرها المنهج العلمي الموضوعي.

هذا وتركت ثورة يوليو قضية الأمية للزمن بعد أن فشلت مشروعات شكلية للقضاء عليها حتى زماننا هذا.. لكل هذه الأسباب كانت ديمقراطية الثقافة في ظل (يوليو) ناقصة مقصوصة الجناح.